

صفقة رئاسة البرلمان تعمق خلافات إخوان الجزائر

الصفقات تعتبرها ابتزازاً. وفيما أثار تركية أحزاب السلطة للرئيس الجديد للبرلمان، استغراب المتابعين للشان الجزائري، ودفع للجزم بفرضية الصفقة السياسية، خاصة وأن الأمر يتعلق بمنصب مهم في الدولة، استحوذت عليه القوى السياسية الموالية للنظام منذ ميلاد التعددية السياسية في البلاد العام 1989، وجّه بن قرينة رسائل قوية لحركة مجتمع السلم، حول مصطلح الصفقات العقود الماضية.

وخاطب رفاقه السابقين في ندوة صحافية عقدها الأسبوع الماضي "الصفقات يعقدها الكبار وحركة البناء صغيرة وحزب جديد في الساحة السياسية مقارنة بالمؤسسات السياسية الموجودة فيها، فهل المؤسسة العسكرية تعدد صفقة مع الصغير؟.. كونوا شجعاناً وقولوا من هذه الجهة التي عقدنا معها الصفقة المزعومة".

ويبدو أن بن قرينة كان يصد تذكير زعيم حركة "حمس" عبدالرزاق مقرّي، بمشروع التوافق الوطني الذي أطلقته الحركة خلال الأشهر التي سبقت اندلاع أحداث الحراك الشعبي، وهو المشروع الذي كشف في ما بعد عن اتصالات كانت جارية بين قيادة الحركة والرجل القوي في النظام السابق سعيد بوتفليقة، في إطار صفقة سياسية، أراد بن قرينة، تذكير مقرّي بها، لما تحدث الأخير عن صفقة بين حركة البناء والسلطة برعاية المؤسسة العسكرية.

ولفت بن قرينة إلى مؤشرات تعيد رسم المشهد السياسي، في تلميح إلى تراجع دور ونقل الأحزاب الإسلامية العريقة، لصالح قوى جديدة، في إشارة لحركة البناء الوطني التي استحوذت على رئاسة البرلمان، رغم تواجدها المحدود في المجلس الشعبي الوطني، لاسيما وأن المسألة تفسر عكس منطق الانتخابات والإغلبية.

وتوقع بن قرينة حدوث تغيرات قوية في المستقبل القريب، حيث أرفق قائلاً "الجزائر الآن تعيش زلزالاً حقيقياً، لازلنا لم يتوقف وسيوف تسقط رايات كثيرة قريباً، كانت تؤدي الأوار الوظيفية، رغم أن بعضها كان يدعي المعارضة الجدية".

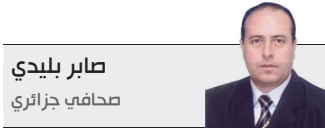
النايض يقود جهوداً للتقريب بين بني وليد والجيش الليبي

الاجتماعي لقيت قبائل ورفلة الذي لم يصدر عنه أي موقف. وتعيش المدينة حالة من العزلة والانطواء رافضة الاعتراف بأي طرف من أطراف الصراع رغم محاولتهم مرارا استعمالها باعتبارها تشكل نقلاً اجتماعياً وديموغرافياً مهماً في المشهد الليبي. وتعد بني وليد من أبرز المدن التي ساندت نظام العقيد الراحل معمر القذافي حتى سقوطه في خريف 2011 ودفعت ثمن ذلك الدعم عندما أصدر قراراً (القرار رقم 7) باقتحامها من قبل الميليشيات التي ارتكبت في حقها أفعال الجرائم بحق تطهيرها من "الأنلام".

وتكمن أهمية بني وليد استراتيجياً في قربها من طرابلس وأملاكها لمطار مدني، يمكن استخدامها لأغراض عسكرية، خاصة وسيستير طائرات دون طيار لبعض مواقع الميليشيات في طرابلس ونقل العساكر والإمدادات جواً، وتجنب الطريق البري، القادم من قاعدة الجفرة الجوية (600 كلم جنوب شرق طرابلس) مروراً بالشويرف.

ولذلك قد تعتبر المدينة الخيار الأنسب لحفر لجعلها مركز قيادة رئيسي للعمليات العسكرية في طرابلس، خاصة وأنه استطاع استمالة عدد كبير من أنصار القذافي، الذين تعتبر المدينة معقلهم الرئيسي.

لكن بني وليد، التي يقطنها 90 ألف نسمة، لا تظن بعين الارتياح لحفر الذي اقتحمها في رأس "الأنلام" 17 أكتوبر 2011، وكانت آخر المدن الموالية للنظام سقطت، كما أنها بعد 2012، وقعت اتفاق مصالحة مع مصراتة، وانضمامها لحفر يعني خيانة تعهداتها، لذلك تشهد المدينة انقساماً حاداً بين أبنائها، بين الانحياز لحفر أو التشبث بالحياد.



هانى بليدي
صحافي جزائري

● الجزائر - أثار الصعود المفاجئ للنايض عن حركة البناء الوطني سليمان شنين، لرئاسة البرلمان الجزائري، لغظاً كبيراً في المشهد السياسي المحلي، خاصة في ما يتعلق بمصير التحالف النيابي الذي ينحدر منه الرئيس الجديد، بعد بروز معالم انشقاق في صفوف الإسلاميين، حيث عبرت أكبر الأحزاب الإخوانية عن خيبتها من المناورة التي قادتها حركة البناء الوطني.

ودفع ذلك الجدل رئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قرينة لنفي إبرام صفقة سياسية مع سلطة الأمر الواقع، تضع لبنات تحالف جديد بين السلطة وفصيل جديد من الإسلاميين، أو أن تكون حركة البناء قد ناورت بالتنسيق مع قيادة المؤسسة العسكرية، على حساب الأطراف الأخرى، في إشارة للأحزاب الإسلامية العريقة على الساحة المحلية. وجاء تفنيد رئيس الحركة المنشقة عن حركة مجتمع السلم، بعد تصاعد الجدل في أوساط الإسلاميين، وامتعض العديد من القيادات والرموز في "حمس"، وجبهة العدالة والتنمية، حيث وصفت الأولى صعود سليمان شنين بـ"العملية التزيينية الفاشلة"، بينما أعلن عبدالله جاب الله وحسن عربي، براءة حزبهما من انتخاب شنين على رأس البرلمان.

ويبدو أن الضحية الأولى للصفقة المثيرة للجدل، سيكون التحالف بين النهضة والعدالة والبناء، الذي كان سليمان شنين، أحد أعضائه ووقع بيانات وتصريحات باسمه في العديد من المناسبات، خاصة منذ اندلاع أحداث الحراك الشعبي.

وصرح عبدالقادر بن قرينة الذي كان أحد مرشحي الانتخابات الرئاسية الملعنة، ورئيس حركة البناء الوطني "يقولون في فضاء الفيسبوك ووسائل التواصل الاجتماعي وبعض الفضائيات إن حركة البناء عقدت صفقة، وتوضيحا للراي العام وإحفاً للحق، فإن الحركة التي فيها أبناء الشهداء لا تساووم ولا تعقد صفقات من أجل الوطن أبداً، لأن

● بنغازي (ليبيا) - يقود سفير ليبيا السابق لدى الإمارات عارف النايض جهوداً لكسر حياض مدينة بني وليد معقل قبائل ورفلة، في معركة تحرير طرابلس من المجموعات الإرهابية والتقريب بينها وبين الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر.

وترأس النايض نهاية الأسبوع الماضي، وفد قبائل ورفلة في مختلف أقاليم ليبيا الثلاثة، التي ينحدر منها، لتقديم واجب العزاء في وفاة والدة النائب المقاطع للمجلس الرئاسي علي القرطاني المنحدر من قبيلة العواقر كبرى قبائل شرق ليبيا الداعمة للجيش. ولئن بدت الخطوة اجتماعية إلا أن توقيتها الذي جاء بعد أيام من تهديد حكومة الوفاق لبني وليد باستهداف مطارها لإجبارها على الحياد، يعكس وجود هدف سياسي من وراءها.

وعقب أداء مراسم العزاء القى النايض كلمة أشار خلالها إلى الحصار المالي الذي تفرضه حكومة الوفاق على الشرق والجنوب ورغم كونهما منابع النفط، وكذلك على المدن الموالية للجيش في الغرب كترهونة وصبراتة وصرمان وغيرها.

وأكد أن "الميليشيات التابعة للإخوان والجماعة الليبية المقاتلة ستقوّم في معركة طرابلس عاجلاً أم آجلاً، على يد القوات المسلحة، التي لملمت شتات الجيش وصنعت مؤسسة عسكرية التفت حولها كل العسكريين".

وتلتزم مدينة بني وليد الاستراتيجية الحياض منذ إطلاق الجيش لعملية تطهير العاصمة من الميليشيات في 4 أبريل الماضي، رغم إعلان بعض الكوادر داخلها دعمها للعملية، لكن القرار الفعلي في هذه المدينة يعود للمجلس

هل يثبت الرئيس التونسي إقضاء شخصيات سياسية من الانتخابات

تحذير من تعكير المناخ السياسي بإقرار التعديلات على القانون الانتخابي



القرار بيد قائد السبسي

وبالبلاد. وأخذت تلك التحذيرات منحى تصاعدياً، حتى أن القيادي في حركة نداء تونس، رضا بالحاج، لم يتردد في القول إن حركة النهضة الإسلامية "تعود في محاولة يائسة للانقضاض على السلطة عبر الانحراف بالمسار الانتخابي وتوجيه الانتخابات إلى حيث تريد ووضع حد لتجربة فريدة من نوعها".

مئات الآلاف من التونسيين والأحزاب والجمعيات قد وقفوا على عريضة موجهة إلى قائد السبسي، أكدوا فيها رفضهم لتغيير القانون الانتخابي

وبالتوازي، ذهب البعض من السياسيين إلى حد التشكيك في نزاهة الانتخابات المرتقبة، حتى قبل تنظيمها، من بينهم سميرة الشواشي، الناطقة الرسمية باسم حزب "قلب تونس" برئاسة نبيل القروي، التي جددت رفضها لتلك التعديلات، واعتبرت في تصريحات سابقة أن تمريرها يُشكل "كارثة" على الديمقراطية، وبالتالي فإن نتائج الانتخابات إن تمت وفقاً لتلك التعديلات ستكون "مزورة".

واعتبرت أن الخروج من هذا المازق "يستدعي استفتاء الشعب على تلك التعديلات"، لافتة في نفس الوقت إلى أن عدد كبيراً من الأحزاب، والشخصيات الوطنية وقعت على عريضة موجهة للرئيس قائد السبسي تطالبه فيها بالذهاب إلى الاستفتاء لحسم الوضع.

وكان الآلاف من المواطنين والسياسيين، والأحزاب والمنظمات الوطنية والجمعيات قد وقفوا على عريضة موجهة إلى الرئيس، أكدوا فيها رفضهم لتغيير القانون الانتخابي. واعتبروا في هذه العريضة التي وصل عدد الموقعين عليها أكثر من 80 ألف شخص لغاية الآن، أن التعديلات على القانون الانتخابي هي "بمقابلة إفراغ للعملية الانتخابية من كل معاني التنافس والاختيار وهي منافية لكل المعايير الدولية لانتخابات ديمقراطية وشفافة وحرّة وسالبة لإرادة الملايين من الناخبين والمواطنين".

وطالبوا قائد السبسي "باستخدام صلاحياته الدستورية للحفاظ على وحدة التونسيين وسلامة المناخ السياسي والانتخابي، وإن لزم الأمر من خلال استفتاء الشعب حول هذه المسألة الصعبة مع الحرص على عدم المساس بالريادة المحددة للانتخابات".

ومع ذلك، تؤكد مجمل المؤشرات على أن الرئيس قائد السبسي، لن يرجع تلك التعديلات إلى البرلمان لقراءة ثانية، كما أنه لن يذهب إلى إقرار استفتاء حولها، ما يعني أنه سيقرها، وبالتالي التوقيع عليها ونشرها في الجريدة الرسمية.

وقالت مصادر مقربة من القصر الرئاسي لـ"العرب"، إن الرئيس قائد السبسي، الذي بدأ مُتردداً أثناء النظر في تلك التعديلات، قد يكون حسم أمره بالموافقة عليها، وبالتالي التوقيع عليها، وذلك في قرار يُنتظر صدوره الأربعاء القادم.

ودفعت تلك المؤشرات التي تراكت عناصرها، الكثير من المراقبين السياسيين إلى الحديث عن "خطيئة خطيرة" من شأنها إرباك المشهد السياسي، وتشويه صورته، ستبدأ خطواتها الأولى بإقرار تلك التعديلات، ولن تتوقف عند حدود ومساحة ما تطرحه من "إقضاء"، بل ستجاوزه لما يجري التخطيط له في استنساخ مشوه لقانون الإقصاء الذي حاربه الرئيس قائد السبسي في العام 2012.

ولا يستبعدون في هذا الصدد، أن يشهد الوضع السياسي في البلاد، تصعيداً ميدانياً قد يخلط الأوراق، ويفتح سجلات جديدة من شأنها إرباك المسار الانتخابي بشقيه التشريعي والرئاسي، لاسيما في هذه الفترة التي ارتفعت فيها التحذيرات من استنفاة حركة النهضة الإسلامية من تلك التعديلات، وتداعيات ذلك على مجمل العملية السياسية في

توتر بين تونس والاتحاد الأوروبي بسبب «الأليكا»

وأكد أنّ هذه المجموعات العائلية ترفض تواجد المستثمرين الشبان والمؤسسات الناشئة التي قد تنافسها في مجالاتها، معتبراً أنّ اتفاقية الأليكا ستضع حداً لظاهرة الاحتكار. وأشار يرغاميني إلى أنّ هذه "الاتفاقية ستساهم في زيادة نقطة ونصف في معدل النمو الاقتصادي في حال تمّ تحرير التجارة بشكل فوري، وستساهم أيضاً في تجنب تونس التداين من الجهات الدولية المانحة عكس ما يحاول البعض الترويج له".

وأشارت التصريحات ردود فعل مختلفة لدى الأوساط التونسية، ووصفها البعض بـ"الجريئة" و"الصامدة". وأعرب الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية عن "استنكاره الشديد" لما ورد في تصريحات يرغاميني.

تترقب الأوساط السياسية في تونس القرار الذي سيتخذه الرئيس الباجي قائد السبسي بشأن التعديلات على القانون الانتخابي، وسط أنباء عن إمكانية قبوله بها ما يعني تثبيت قرار إقصاء بعض الشخصيات السياسية من المشاركة في الانتخابات المقبلة.

ولا يبدو أن صمت الرئيس قائد السبسي سيطول كثيراً، حيث يُنتظر أن يكون الأسبوع الجاري حاسماً بالنسبة إلى هذه القضية التي تعددت فيها القراءات السياسية والدستورية، لذلك صممت المرّيب الذي أثار حديثاً متزايداً عن مفاوضات دفعته إلى تمرير الوقت لإقرار تلك التعديلات باقل الخسائر السياسية الممكنة.

وتذهب بعض القراءات القانونية إلى القول إنه مازال أمام الرئيس قائد السبسي متسعاً من الوقت لإقرار موقفه النهائي، بشأن الذهاب إلى الاستفتاء من عدمه، باعتبار أن المهلة التي جددتها له الدستور تنتهي مساء الاثنين، بينما تذهب قراءات أخرى إلى القول إن المهلة انتهت مساء السبت، ولم يعد أمام قائد السبسي أي خيار سوى إقرار تلك التعديلات، والتوقيع عليها.

ويُدافع عن القراءة الأولى القاضي السابق بالمحكمة الإدارية، أحمد صواب، بينما يدافع على القراءة الثانية، القيادي في حركة نداء تونس، رضا بالحاج، الذي سبق له أن اعتبر في تدوينة نشرها في صفحته الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك، أن الرئيس قائد السبسي "يقف اليوم أمام موعد تاريخي".

تونس - تسببت تصريحات ادلى بها سفير الاتحاد الأوروبي لدى تونس بتوتر بين تونس والاتحاد الأوروبي بسبب «الأليكا»

وتونس. وكشف مصدر حكومي عن استدعاء وزارة الخارجية التونسية، سفير الاتحاد الأوروبي لدى تونس، على خلفية حوار أجراه مع صحيفة "لوموند" الفرنسية. وقال المصدر بأن السفير اعترض عن أقواله التي أثار موجة من الانتقادات في تونس، وأنه اعتبر تصريحاته "أخرجت نوعاً ما من سياقها".

وقبل أيام، نشرت صحيفة "لوموند" حواراً مع يرغاميني، قال فيه إن "لوبي عائلات" يتحكم في الاقتصاد التونسي، وأن هذا اللوبي "يمنع أي منافسة من المؤسسات الصغيرة والمستثمرين الشباب".



الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

● تونس - اختار الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، التزام الصمت، وعدم الرد لغاية الآن، على الدعوات التي تطالبه بدعوة الشعب إلى استفتاء على التعديلات المثيرة للجدل التي شملت القانون الانتخابي، التي تحولت إلى "قضية الساعة" التي باتت تشغل الراي العام في البلاد.

وفضل في المقابل، عدم التسرع، والاحتفاظ بالمهلة التي يمنحها له الدستور للنظر في تلك التعديلات التي تجمع غالبية القوى السياسية على وصفها بأنها "إقصائية، وتخدم في جوهرها حركة النهضة الإسلامية"، وذلك قبل اتخاذ القرار الذي يراه مناسباً بشأنها.

ويمنح الدستور التونسي للعام 2014، الحق للرئيس إقرار تلك التعديلات بالتوقيع عليها، ونشرها في الجريدة الرسمية، أو رفضها وبالتالي إرجاعها للبرلمان للمصادقة عليها مرة أخرى، أو الذهاب إلى الاستفتاء، وكل ذلك في إطار أجال دستوري محددة.